التعليم.. الصحة.. المشاركة.. التأهيل أبرز ركائزه

الاهتمام بالإنسان يمهد لدولة مكتملة الأركان

تعتبر المرحلة القادمة من تاريخ بلادنا، خلاصة العمل الثوري الذي أعلنه اليمنيون اجمع على كافة الأصعدة العملية والعلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية...الخ عام 2011م، ولذلك فالدولة اليمنية القادمة التي يتم رسم ملامحها وشكلها من خلال مؤتمر الحوار الوطني والذي يتطلع لها المواطن اليمني أن تكون دولة مكتملة في كل الجوانب، معتمدة على أهم عنصر فيها أهمها العنصر البشري الذي يحتاج لركائز عديدة في مجالات الصحة والتعليم والتأهيل والمشاركة المجتمعية والتنمية البشرية وغيرها، والتي تعمل على تطوير وبناء الدولة اليمنية القادمة المنتظرة لتحقق بذلك السبق التاريخي لليمنيين على مستوى المنطقة والعالم.....

استطلاع/ نجلاء الشعوبي

ركيزة التعليم

• وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالرزاق الأشول:

أرسل لكل يمني وإلى كل أب وكل أم وإلى كل طالب وطالبة إلى اليمنيين اجمع،تهانينا بهذه المناسبة فمبارك عليكم الوحدة الوطنية، التي تظل نتائجها وأثارها كبيرة ولا متناهية، صحيح أن هناك أخطاء مورست لكن الوقت حان ومؤتمر الحوار قائم لكي يصحح هذه الأخطاء لكي نعيد هذا البناء بحيث يكون بناء متيناً أساساً قوياً من اجل نواصل السير، وأن نؤسس دولة مدنية حديثة نستطيع فعلا بحق أن نبني هذا الوطن وأن نبني اليمن الجديد، ونصنع الحلم لليمنيين حلمهم في التغيير حلمهم في الأمن والعيش الكريم لهذه القضايا التي تهمنا جميعاً، وفي ما يتعلق بالوزارة ورؤيتها لتطوير النظام التربوي نحن حقيقة عملنا وفق مسارين أثنين أولهما: قمنا بتحليل الواقع سواء كان تحليلا للبيئة الداخلية كالنظام التربوي أوكان للبيئة الخارجية وهم الفئات التي لها علاقة بالنظام التربوي والتعليم بناء على هذا التحليل تمت المعالجة التطويرية والتحديث وفقا لمسارين أثنين، المسار الأول هو حلول ورؤى وإجراءات متسارعة عاجلة ضمناها في خطة سميناها خطة قصيرة المدى تنفيذ على ثلاث سنوات من سنة 2013-2015م، وخطة عشرية ثم حلول بعيدة المدى وهي عبارة عن خطة عشرية من 2016-2025م، نضع فيها الرؤية للتربية والتعليم أو للعملية التربية كيف يمكن أن تكون لعام 2025م، سواء من حيث مداخلات (معلم، منهاج، بيئة مدرسية)أو غير ذلك، أو مخرجات وهو ذلك الطالب الذي ينبغي أن يتخرج وقد أكتسب كل المخرجات وتوفرت فيه كل المعايير من أن يكون فعلا قادرا أن يساهم بفعالية في بناء المجتمع والدولة ويستطيع أن ينافس ليس فقط على مستوى الوطن بل على مستوى الإقليم من حيث المهارات الحياتية التي يكتسبها، وقد انقسمت رؤيتنا على قسمين وظيفية وسريعة ومعالجة بعيدة المدى ونسعى إلى أن نستكمل بعد أن تعد الرؤية العامة للتعليم بكل أنواعه وهناك لجنة بهذا الموضوع تديرها وزارة التخطيط، وتقوم بعد ذلك وزارة التربية بصياغة رؤيتها الخاصة بالتعليم العام وهي الخطة العشرية من 2016-2025م، وبالتالي فإن أبرز الحلول العاجلة التي نسعى إلى تحقيقها خلال ثلاث سنوات مرتكزة على المكونات التي تضمنتها الخطة العشرية وهي عشرة برنامج أساسية منها: البرنامج الأول يتعلق بالالتحاق وكيفية رفع معدلات الالتحاق بالنسبة للمعيار الطلاب وخاصة أن هناك فجوة كبيرة، ثانيا الالتحاق بالفتاة وسد الفجوة بالنسبة للمناطق الريفية، لأنه للأسف الشديد لدينا فجوة كبيرة في هذا الموضوع ونحن نسعى لمعالجتها حتى تحصل كل فتاة يمنية على حقها في التعليم باعتبار أن هذا الحق قد نص عليه الدستور والقانون، في ظل جملة من الحوافز التي من ضمنها التغذية مقابل التعليم، ومبالغ النقدية غير المشروطة والتجهيزات وغيرها من البرامج التي نحن ماضون فيها والتي إن شاء الله نطورها ونعمل فيها لتساعد في زيادة التحاق الفتاة بالتعليم، أيضا برنامج معلمات الريف الذي يصب في هذه الاتجاه على أساس توظيف مجموعة من معلمات الريف خاصة في المناطق التي تمنع الأسر الفتيات من المواصلة في التعليم بسبب عدم وجود معلمات، ثم أربعة برامج بعد ذلك تتعلق بالجودة وتحسين النوعية التعليم، وسيكون إعداد دليل الإجراءات ودليل التدريب بحيث يتم تدريب هذه المدارس على هذه الأدلة الثلاثة وتم وضع المؤشرات لكل مجال والشواهد والأدلة التي من خلالها سيكون في نزول متواصل في إطاره هذه المدارس التي تقريبا يصل عددها إلى ألف مدرسة مباشرة باستمرار يتم مساعدتها في التقويم الذاتي والتقويم الخارجي حتى ترتقي بنفسها، تستطيع أن تقدم خدمة تربوية وتعليمية متميزة وذات فعالية تنعكس على أبنائنا الطلاب ومخرجات التعليم، البرنامج الثامن المتعلق بالتجويد وتحسين التعليم وهو برنامج يتعلق بالتدريب وتأهيل المعلمين وهذا المجال مهم نحن ننظر للمعلم أنه ركيزة أساس للعلمية لتربوية والتعليمية.

البرنامج التاسع والعاشر هما ويتعلقان بالطفولة وبرنامج محو وتحسين الأمية، والرؤى البعيدة المدى التي نسعى لإنجازها، تصميم مشروع خاص بالطفولة المبكرة وهناك موافقة من البنك الدولي على غرار مشروع التعليم الأساسي ، بحيث يقوم البنك الدولي بحشد المانحين ونتطلع مبلغ إلى معتبر لهذا الموضوع حتى نوفر لأنه من خلال التحليل وجد أن عدد الملتحقين بهذا التعليم واحد وعشرون ألفاً فقط، ما يساوي تقريبا 0,4%، المشروع الثاني هو استخدام الشباب أو العمالة في التقديم الخدمة التعليمية لأبنائنا الطلاب وقد بدأنا فيه بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي، بحيث نستهدف الشباب من خلال برنامج مدته 3-4 سنوات وبالذات في المناطق النائيةوهم من خريجي الثانوية والدبلوم والجامعة.

هيكلة الصحة

• الدكتور عبد الله يحي الأسطى أخصائي المخ والأعصاب والعمود الفقري:

بما أن الصحة هي من أهم الأعمدة التي تساعد على التقدم والتطور والرخاء والاستقرار حيث التحسن فيها هو أول شيء يلحظه الفرد كعلامة دالة على اهتمام الدولة به فأن الصحة تحتاج إلى الأتي كي تكون ضمن أساسات الدولة القادمة : إعادة هيكلة الصحة في الدولة وتوزيعها توزيعا عادلا على كل المحافظات حيث تكون الأشياء الأساسية على الأقل، متواجدة في مختلف المحافظات ولا يضطر المواطن أن يسافر للعاصمة لفحص بسيط أو لتشخيص أولي، والعمل على توفير المواد التشخيصية والعامل المؤهل في تلك المحافظات بحيث تصبح المحافظات الكبرى مستقبله للحالاتالصعبة فقط، إعادة تقييم المستشفيات الكبرى في العاصمة وتفعيلها من جديد والعمل على تجهيزها بكل ما هو جديد أو كل ما يحتاجه أي مستشفى مركزي، عن طريق لجنة مؤهله تأهيلا كاملاً وموثوقا فيها، لاعداد خطة شامله ومتكاملة وتنفيذها عبر الدولة وعبر المنظمات الصحية العالمية، كما أن الدولة بحاجة إلى استقرار أمني واقتصادي ليتم على ضوء ذلك وضع خطة شاملة لينال جميع أفراد المجتمع حقهم في التأمين الصحي كبقية الدول الأخرى المتقدمة في مجال الصحة، وهو أكبر شيء يتطلع إليه المجتمع في الدولة، كما أن الدولة معينه بجميع مرافقها بتفعيل الهيئات الرقابية على منظومة واحده للعمل على سلامة الأدوية الداخلة لليمن وكذلك على سير الأدوية وطبيعة وطريقة استخدامها بالشكل الذي لا يؤدي إلى أضرار، وكذلك الإشراف على التجمعات الصحية في مختلف أنحاء البلاد، والدولة معنية كذلك بالدور التثقيفي الصحي والمتواصل لخلق مجتمع فاهم ناضج ومتعاون في المجال الصحي المجتمعي والذي يؤدي بدورة إلى أقامة مجتمع مثقف صحياً يخفف على الدولة الأعباءالكثيرة في ذلك المجال، والدولة معنية كذلك بتشجيع صناعات الأدوية داخلياً على أعلى المستويات وتفضيلها بعد ذلك على المنتجات الأجنبية كي تتمكن الدولة من الاكتفاء ذاتياً، كما أنها معنية بالاهتمام بتخريج الكادر الصحي لمستويات عليا تفيد المجتمع في جميع مجالات الصحة وإعطاء ذلك أولوية كبرى على أساس بناء كادر صحي قوي علمياً يضاهي المستوى العالمي وهذا سيحد مما تخسره الدولة من إنفاقات صحية للخارج وبدوره يخفف من عبء تحمل المجتمع للبحث عن الصحة خارج الوطن كما أن للدولة مسؤولية كبرى في تنظيم الكادر الصحي وتوزيعه وفرز الكفاءات الممتازة ودعم وتشجيع عمل بعض تلك الكوادر في المحافظات النائية وتزويدها بالإمكانيات المناسبة، كما أنه يجب كذلك تفريغ الكفاءات في المجال الصحي الأكاديمي للعمل الأكاديمي فقط وفي البحث العلمي ليتم إنتاج كفاءات ممتازة، وكذلك تطوير مجال البحث العلمي، ولذلك تعتبر الصحة عمل دولة منظما ومترابطاً بين كل مكونات الحكم ، ولا يكون ذلك إلا إذا كان هناك تناغم كبير بين فئات الحكم والوزارات بحيث يعمل الجميع عبر خطة موضوعه واضحة المعالم ليتم تنفيذها في وقت محدود وتحت إشراف رقابي دقيق، وجاد، يعمل على انتشال الصحة من وضعها الحالي إلى وضع مرموق ومفيد للمجتمع.

مشاركة مجتمعية

• فارس علي أحمد السقاف مستشار رئيس الجمهورية لشئون الدراسات الاستراتيجية والبحث العلمي:

المشاركة المجتمعية أهم الركائز في الدولة اليمنية القادمة والحديثة والمدنية، وتظهر من خلال تشكيل لجنة الحوار الوطني الشامل البالغ عددهم (565) وهؤلاء شكلوا تمثيلاً وتعميماً المجتمع كله فهناك شرائح وأطياف المجتمع من أعمار مختلفة فئة الشباب والمرأة والطوائف والأحزاب ومن جميع المناطق ومنظمات المجتمع المدني وحتى المهمشين الذين لأول مرة يشاركون في حوار وطني ، وهذا التجمع لا يتعلق بالسلطة أو النفوذ وإنما في بناء دولة يمنية حديثة من خلال الاتفاق على بنود الدستور، وبعد ذلك قامت لجنة الحوار بإعداد جلسات استماع لبعض الشرائح وأشراك فرق العمل التسع في ما يتعلق بالحقوق والحريات وأيضا من خلال النزول الميداني في المحافظات ومثلاً النازحون في صعده المهمشون في مناطق تجمعاتهم أيضا المظلومون في السجون وأيضا على سبيل المثال زيارة اليمنيين من الديانة اليهودية والمشاركة المجتمعية يعني أشراك المجتمع في الحوار وسيصب كل ذلك في قالب واحد وهو الدستور الذي سيحدد شكل الدولة والنظام السياسي، لا شك بعد ذلك ستكون المخرجات قد استوحت الأفكار من كل المجتمع ولدى الأمانة العامة للمؤتمرموقع للتواصل وقنوات اتصال لتوصيل الأفكار تتلقاها يوميا وأيضا مشجعة أقامت خيام الحوار في كل المحافظات وهي ترفع الخلاصات إلى الأمانة العامة وبهذه حققنا المشاركة المجتمعية المشاركة، لان بناء الدولة والدستور كل المجتمع اليمني، وبعد ذلك أن هذه الأفكاروالمشاركة المجتمعية ستدفع بها اللجنة لصياغتها صياغة دستورية من اليمن، وبهذا قد حققنا عملاً فريدا في بناء الدولة وضع الدساتير وهذا لم يحدث لا في اليمن ولا في أي دولة بحيث يشعر المشاركون بأنهم مسؤولون نحو الوطن وأنهم شركاء في صناعة المستقبل كما هو شعار المؤتمر الوطني الشامل وأعتقد أن هذا الحوار الوطني لا بد أن ينجح لأن الفشل يعني عودة الناس للخصومات والحروب والتفكك للبلد ولا سبيل إلا بالحوار وهذه فرصة يجب أن لا يهدرها اليمنيون ويتمسكوا أن تجربة فريدة في الوطن العربي نالت أعجاب من كل دول العالم، المواطنون في اليمن يتطلعون إلى مخرجات المؤتمر الوطني الشامل لما يحمل من معاني ولما يحمل من مسؤولية أمام الشعب وأمام الوطن للخروج بالوطن إلى بر الأمان والتقدم والازدهار.

أنسنة الانسان

• وكيلة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع تعليم وتدريب الفتاة لمياه الارياني:

يعتبر موضوع التأهيل الشباب من أهم المواضيع، لأن الإشكالية والأزمة التي حصلت في عام 2011م، كان من أهم أسبابها البطالة، فالشباب عاطلون بنسبة كبيرة تفوق النصف وكان من المهم جداً أن يتم التوجه للتعليم الفني والتدريب المهني باعتباره الوسيلة المباشرة للحد من البطالة لأن الآن سوق العمل لايطلب خريجي التعليم العالي بل يتم الطلب على أصحاب المهن، وللأسف لدينا إشكالية تتمثل في النظرة الدونية لهذا النوع من التعليم، الذي يعتبر هو أساس المستقبل وسوف يساعد على بناء أركان الدولة اليمنية القادمة بسواعد هؤلاء الشباب الذين يؤهلون ويدربون في كل المهن، ومن المهم أن يكون التدريب متزامناً ما بين التدريب المهني بحرفه معينة تجعل الشباب قادرين أن يكون لديهم مهنة للدخل والعيش الكريم، وما بين التدريب بكافة النواحي الحياتية وأقصد بالمهارات الحياتية منها الإدراك الإداري القدرة على التسويق في بناء الذات في الإدارة الحديثة في إدارة المشاريع الصغيرة في كل المواضيع وحتى في قضايا حقوق الإنسان والمواطنة والعدالة والمساواة، كل هذه القضايا والتي لازم الشباب والشابات في اليمن يكونوا على الإلمام بها، والإشكالية أن التعليم في بلادنا على مدار الخمسة وعشرين سنة الماضية كان على التعليم بدون التركيز على بنية الإنسان، أو أنسنة الإنسان، فلازم أن نركز في المرحلة القادمة إذا أردنا أن نبني دولة يمنية مدنية حديثة، أن نركز على أنسنة الإنسان بحيث يصبح الإنسان على معرفة ماهي واجباته وحقوقه، وبالتالي لن يسكت عن ظلم أو هدر حقوق، وفي نفس الوقت سيكونقادر أن يقدم لهذه الدولة ويأخذ بقدر ما يعطى وهذه مهمة التدريب، التدريب يجب أن يكون متزامنا لبناء القدرات الفنية والمهنية وتدريب القدرات الذاتية ،بالنسبة لقطاع تعليم وتدريب الفتاة فإننا نسعى إلى التركيز على تدريب الفتيات بشكل أساسي والأشخاص الذين لهم ظروف صعبة مثل أطفال الشوارع والأطفال المعاقين والسجناء والسجينات والأرامل والأيتام والمعنفين وكل من في وضعية صعبة فهذه الشرائح تمثل أكثر من 65% من المجتمع، بحيث يلعب هذا القطاع دوراً كبيراً في التدريب والتأهيل والتركيز على الفتيات بالتعاون مع جهات عديدة بحيث يحرص القطاع على تطوير الخدمات التي يقدمها للنساء بحيث نسعى لدولة حديثة وبالتالي هناك أهمية للمجالات وتحديث وإيجاد التخصصات جديدة تتناسب مع متطلبات سوق العمل، وتواكب التطور والتغيير الحادث في اليمن الذي يجب أن يصاحب التدريب والتأهيل، مما يشكل أهم دعائم بناء الدولة اليمنية القادمة.

تغيير ثقافات

• المدير التنفيذي لصندوق تنمية المهارات فيصل مجاهد المقطري:

• موضوع التأهيل موضوع في غاية الأهمية ونحن تقريبا في اليمن نواجه مشاكل كثيرة لكن من ضمنها موضوع التنمية البشرية في ظل تواجد محافظات كبيرة نجد الكثير من المشاكل التي تحصل في هذه المحافظات،وهي معظمها مشاكل تحتاج إلى تأهيل وتغيير ثقافة وتغيير سلوك من ضمن أبرز التحديات في اليمن كثيرة مثل النمو السكاني وأزمة المياه..الخ، إلا أن موضوع التنمية البشرية تواجه العديد من المشاكل وتغير الثقافة ينعكس تغيرا في السلوكيات التي ستعمل نقلة نوعية يتوقعها الكثير من خلال العديد من المفاهيم،والتأهيل البشري ينعكس عليه أشياء كبيرة جداً بحيث يتغير الشخص في سلوكياته في ممارسته وفي معتقداتها وفي تحوله من شخص قد يكون شخصاً ضاراً في المجتمع، ليصبح من خلال ذلك التحول شخصاً نافعاً جداً في المجتمع، والتأهيل يحتاج إلى تهيئة المناخ ويحتاج إلى التمويل الاستثماري لان في العناصر البشرية يختلف طبعاً عن الاستثمار في أي قطاع الإنسان الذي هو أساس التنمية وخاصة ونحن نأمل إن شاء الله أن ندخل مرحلة جديدة وآمال طويلة نعلقها على مستوى مستقبل اليمن الواعد، الواعد بالإنسان والأرض المعطاءة الواعد بالمناخ الأمن، فنتوقع أن شاء الله أن يكون هو من أهم جوانب الاستثمار وبالتالي سوف تنعكس العملية على كافة الأصعدة.

الانسان هدف التنمية وعمودها

• نشوان السميري- خبير إعلامي ومدرب تنمية بشرية:

يقال عادة أن الإنسان هو هدف التنمية وعمودها معاً، ولذا لا يخرج دور التنمية البشرية في بناء وتطوير الإنسان اليمني عن الإطار الواسع لهذه المقولة، فلا تنمية دون اهتمام بحجر الزاوية فيها وهو الإنسان المتعلم المؤهل الواعي القادر على أن يشكل بجهده منطلقا لعملية التنمية لبناء الدولة اليمنية القادمة ويكون سببا لا ينكر في نهضة مستقبلها، وبغير الاهتمام بالإنسان على كافة الأصعدة خاصة التعليم والتدريب وضمان الحقوق والحريات لهذا المواطن لا يمكن أن ندعي المراهنة على إنسان أصبح عبئا على الدولة لا مساندا لقيامها ومتواكلا عليها لا بانيا لها، فالإنسان الأمي وغير المؤهل وضعيف الوعي هو آخر ما تفكر الشعوب بالاعتماد عليه في نهضتها، ولذا يكون الإنسان في رأينا موضوعا لعملية تبادلية وتكاملية فبقدر ما نعطيه سيعطيننا وفاقد الشيء لا يعطيه، لذا ندعو كل منظمات المجتمع المدني إلى الشراكة مع القطاعين الحكومي والخاص إلى التأسيس الجاد لاستراتيجية تنظر بعمق أكثر لدور الإنسان في البناء ودورها في بنائه من خلال توظيف كل الإمكانات المتاحة لخفض نسبة الأمية ورفع الوعي بالقضايا المختلفة وتأهيل الإنسان اليمني في شتى مناحي المعرفة والعلم والمهارة حتى نستطيع وقتها الركون إلى إنسان قادر على العطاء والنهوض بوطن سيبادله لا شك الجميل وينهض بواقعه بدوره.

تحديات ومعوقات

<،،وكيل وزارة الصحة والسكان لقطاع الطب العلاجي/ الدكتور غازي أحمد إسماعيل:

فيما يلي استعراض لبعض التحديات التي تواجه القطاع الصحي وهي نابعة عن قراءة للوضع الصحي الراهن وذلك بهدف الإسهام في رسم طريق لوصول الخدمات الصحية في الجمهورية اليمنية إلى أفضل يتمكن فيه المريض اليمني من الحصول على الخدمات الأساسية والضرورية للمحافظة على صحته، ذات مستوى مقبول وتخفيف المعدلات العالية من الأمراض وما ينتج عنها أيضا من عدد كبير من حالات، ومن أهم المعوقات التي تواجه القطاع الصحي هو غياب الالتزام السياسي نحو صحة الفرد في المجتمع اليمني، أنها لمسؤولية وطنية واجتماعية وسياسية ودينية وأخلاقية، أن يواجه صناع القرار هذا التحدي وأن يجعلوا التغلب على المعوقات الاقتصادية أمام حصول المواطن على الخدمة الصحية من الأولويات القصوى، حيث أصبح هناك حقيقة وغير خافية على أحد، ألا وهي المعاناة الشديدة للمواطن اليمني لدى طلبة الخدمة الصحية في مرافق الدولة الصحية العامة، وأن أحداث تغيير في وضع المواطن والظروف المصاحبة والمحيطة بطلبه الخدمة الصحية في المؤسسات الصحية العامة لهو أمر ذو أولوية قصوى.

عناصر قوة:

يمكن رؤية القطاع الصحي من زاويتين أساسيتين: الأولى هي الزاوية الأفقية بما تحويه من بعد جغرافي وتقسيم إداري للجمهورية، متضمنا ما نسميه نحن في قطاع الصحة بالمديريات الصحية كمساحات هامة لتغطية المواطنين بالخدمات الصحية وخاصة خدمات الرعاية الصحية الأولوية وخدمات مستشفى المديرية الداعمة على مستوى الجمهورية، خاصة وأنه منذ قيام الثورة اليمنية تم تأسيس بنية تحتية جيدة لشبكة الخدمات الصحية ممثلة بعدد كبير من الوحدات والمراكز الصحية والمستشفيات والمديريات تغطي ما يزيد عن 50% من السكان، أما الزاوية الثانية فهي الزاوية الرأسية والتي يأتي من ضمنها مستويات تقديم الخدمة من أولية وثانوية إلى مستويات المرجعية الثالثة والمختلفة وهنالك شبكة جيدة من المستشفيات ذات الطبيعة والمستويات المختلفة من المستشفيات الريفية، مستشفيات مديريات، مستشفيات عامة، ومستشفيات مرجعية تعليمية الكثير منها أصبح على شكل هيئات مستقلة، يعزز ذلك من زاوية ثالثة وجود عدد كبير من الكوادر الصحية في مختلف الاختصاصات قابلة للتطور واكتساب المزيد من المهارات وهي كوادر وطنية عكس ما هو عليه الحال في دول الجوار.

المعوقات:

هناك العديد من التحديات على مختلف الأوجه وتتمثل في - وعلى سبيل المثال للحصر - معوقات الوصول إلى الخدمة الصحية سواء كانت جغرافية أو اقتصادية خاصة بمراكز العناية المركزة والإنعاش، ضعف فعالية نظام الإحالة وما ينتج عنه من زيادة الازدحام على المستشفيات المرجعية والمتخصصة، تدني جودة الخدمات الطبية المقدمة على كل مستوى وعدم رضا المريض عن مستوى إلخدمات المقدمة، قلة عدد الكوادر الطبية المتخصصة تخصصاً عالياً وضعف مستوى القدرات بين الكادر اليمني ناهيك عن تحديات مواكبة التطورات الطبية التقنية الحديثة وصلة ذلك بدوامة الكلفة والموارد الشحيحة المتاحة.

وهو أمر يتطلب البحث في الخيارات المعروضة خيار تنفيذ قانون التأمين الصحي، أن هذا الخيار خاصة بعد صدور القانون أصبح جديرا أن يكون حجر الزاوية في استراتيجية وزارة الصحة للفترة القادمة، وأن اتخاذ الخطوات العملية في اتجاه تطبيق القانون يجب أن لا تسبقها أية خطوات أخرى وأن يكون العمل على سرعة تطبيق قانون التأمين الصحي هو الشعار المعلن وبقوة في المرحلة الحالية بوزارة الصحة والسكان، على اعتبار أنه يتمشى وأهداف ومبادئ الوزارة في الحفاظ على تطوير وتنمية مستوى صحة الفرد.

إن نظام التأمين الصحي لا يلبي فقط الاستجابة للوازع الوطني والديني والأخلاقي وإنما يستجيب كذلك لحل معضلات التمويل والتنظيم والكفاءة والجودة في تقديم الخدمات الصحية .